

Distr.: General
11 April 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 10 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

ها هي ذي مظاهر التوتر تلتهب من جديد في الأماكن المقدسة بالقدس. فالأعمال الإسرائيلية تنتهك حرمة شهر رمضان المبارك وتمنع المصلين من أداء شعائهم الدينية بحرية. وهذه الأعمال غير القانونية والاستفزازية توجج وضعا محتدماً أصلاً.

وعلى الرغم من الالتزام الذي قطعه الحكومة الإسرائيلية على نفسها سابقاً، في اجتماعات العقبة وشرم الشيخ وغيرها من الاجتماعات، أن تحترم الوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة، ها هي ذي تتماذى في انتهاك الوضع التاريخي والقانوني الراهن بالمسجد الأقصى/الحرم الشريف.

فلنكلم اقتحمت قوات الشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى/الحرم الشريف. وما فتئت الحكومة الإسرائيلية تمنع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة ممن تقل أعمارهم عن 40 عاماً من أداء شعائهم الدينية في المسجد الأقصى/الحرم الشريف الذي هو ثالث أقدس المواقع الدينية في الإسلام.

ففي فجر يوم 5 نيسان/أبريل 2023، اقتحمت الشرطة الإسرائيلية بوحشية المسجد الأقصى/الحرم الشريف. فأصاب مئآت المصلين بجروح واعتقلت مئآت آخرين. وأطلقت الشرطة الإسرائيلية الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع على المصلين المسالمين العزل وخربت المكان المقدس.

وما زالت إسرائيل تفرض القيود على المسلمين الفلسطينيين لصددهم عن الوصول إلى المسجد الأقصى/الحرم الشريف بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى التقسيم الزمني والمكاني للحرم الشريف. إن أعمال إسرائيل هذه هي خرق سافر وخطير لما يقع على كاهلها من التزامات بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في لائحة عام 1907 المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية واتفاقية جنيف لعام 1949 بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب.

وتجري هذه الأعمال غير القانونية والاستفزازية في بيئة خطيرة تسود فيها مشاعر اليأس بسبب انعدام أي آفاق سياسية وبسبب التدابير الإسرائيلية الانفرادية التي تقوض آفاق السلام وتولّد المزيد من المعاناة للشعب الفلسطيني.



لقد بذل الأردن والجهات الشريكة الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية، قصارى الجهد لمنع اندلاع العنف وضمان فترة من الهدوء تسمح باتخاذ تدابير لبناء الثقة وتقضي إلى المشاركة السياسية لتحقيق سلام عادل ودائم على أساس حل الدولتين.

ومما يؤسف له أن الجهود المبذولة قصُرت عن بلوغ غايتها المنشودة بسبب الأعمال الإسرائيلية على أرض الواقع وما تؤدي إليه باستمرار من تدهور في الوضع. لقد صار حتماً على إسرائيل أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لوقف التصعيد. والأردن يحث أعضاء المجتمع الدولي على توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل أن عليها أن توقف جميع الأعمال غير القانونية والاستفزازية التي تثير العنف. ومع ذلك، فسيواصل الأردن العمل من أجل أن يهدأ الوضع ويستتبّ السلم.

ويجب على الشرطة الإسرائيلية أن ترحى حرمة الأماكن المقدسة وأن تتوقف عن اعتداءاتها على المصلين. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع عمليات اقتحام المسجد الأقصى/الحرم الشريف، وخصوصاً خلال العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، جرياً على الممارسة المتبعة منذ سنوات. ويجب أن تسمح لجميع المسلمين والمسيحيين بممارسة حقهم في حرية العبادة، وهو التزام أساسي لا يقع على عاتق إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وحسب، وإنما يقع عليها أيضاً بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966. ويتعين على إسرائيل أن تقلص من الوجود الاستفزازي لحشود الشرطة التي تغمر الأماكن المقدسة.

فوزارة الأوقاف الأردنية هي السلطة الحصرية التي يخولها القانون الدولي الإشراف على الأماكن المقدسة. وهي الكيان المخول بموجب اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح المحافظة على المسجد الأقصى/الحرم الشريف وصونه. وإسرائيل ملزمة بموجب الاتفاقية باحترام سلطة وزارة الأوقاف على الأماكن المقدسة.

ووزارة الأوقاف الأردنية وإن كانت قادرة على إدارة الأماكن المقدسة وضمان استتباب الهدوء فيها، إلا أن إسرائيل تواصل المساس بقدرتها على القيام بذلك. فقد منعت إسرائيل مسؤولي وزارة الأوقاف من تأدية عملهم وهي تضع قيوداً غير شرعية على دور وزارة الأوقاف ومواردها.

وأمام الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى/الحرم الشريف، ليس باستطاعة وزارة الأوقاف أن تفعل الكثير للحفاظ على الهدوء في الأماكن المقدسة. ولا يستطيع حراس وزارة الأوقاف العزل الذين يناهز عددهم 150 حارساً السيطرة على الفوضى الناجمة عن استمرار توغلات الشرطة الإسرائيلية.

وستحافظ وزارة الأوقاف الأردنية على الهدوء والسلم في الأماكن المقدسة في هذه الأوقات الحساسة إن توقفت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن تأجيج مظاهر التوتر، ووضعت حداً للاعتداءات على المصلين، وامتنعت عن خلق أجواء الفوضى التي لا يمكن للوزارة أن تعمل فيها.

إن الحق في العبادة هو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي رسّخها القانون الدولي. وخرقُهُ مدعاة للعنف والعنف يدعو إلى العنف.

ومرة أخرى، يجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تُوفي بالتزاماتها القانونية وأن تكف عن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي.

وستواصل المملكة الأردنية الهاشمية العمل مع جميع أعضاء المجتمع الدولي لاستعادة الهدوء وتحقيق الاستقرار والأمن والسلام العادل على أساس حل الدولتين. وهذا السلام العادل هو حق للجميع. ولا بد من وقف جميع التدابير التي تخل بإعماله.

وأرجو التقضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمود ضيف الله الحمود

السفير

الممثل الدائم
